

**الإقرار الأخلاقي للمورد**

	التاريخ:
	اسم المورد:
	عنوان المورد:
	عنوان البريد الإلكتروني للمورد:

تلتزم أكتد (ACTED) بتنفيذ مشترياتها بطريقة حرة وعادلة وشفافة، وتقوم بالشراء من خلال الإجراءات التنافسية، ويلتزم الموردون بمبادئ وممارسات الأعمال الأخلاقية أدناه.

تحكم أكتد (ACTED) مجموعة من السياسات العالمية التي يتم مراجعتها وتعزيزها بانتظام (يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: <https://www.acted.org/en/about-us/values-and-policies/code-of-conduct-and-policies/>)

- سياسة مكافحة الاحتيال والرشوة والفساد: تتبنى أكتد (ACTED) نهج عدم التسامح مطلقاً مع الاحتيال والفساد وتلتزم باحترام أعلى المعايير من حيث الكفاءة والمسؤولية والشفافية في أنشطتها.
- سياسة منع تضارب المصالح: لضمان تقديم المساعدة الأكثر كفاءة ومسؤولية وشفافية، تلتزم أكتد (ACTED) وموظفوها وشركاؤها بمنع مصالحهم الخاصة التي تتعارض مع واجباتهم وأي نوع آخر من تضارب المصالح.
- سياسة مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال: لا تدعم أكتد (ACTED) أو تتسامح أو تشجع أو تمويل الإرهاب عن قصد أو أنشطة أولئك الذين يتبنون الإرهاب وأنشطة غسيل الأموال.
- سياسة حماية الطفل: بيان نوايا يوضح التزام أكتد (ACTED) بحماية الأطفال من الأذى في إطار الإجراءات الداخلية، وفي جميع الأنشطة.
- سياسة مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين: تتبنى أكتد (ACTED) نهجاً مطلقاً تجاه الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وبالتالي فهي ملتزمة بمنعها والمعاقبة عليها داخل المنظمة وفي إطار برامجها والفئات السكانية المستفيدة.
- سياسة حماية البيئة: تلتزم أكتد (ACTED) بتعزيز عالم خال من الاستبعاد، وخال من الكربون، وخال من الفقر. وتماشياً مع ذلك، تلتزم أكتد (ACTED) بالإشراف البيئي الجيد في عملياتها وفي جميع برامجها الإنسانية والإنمائية، كما تلتزم بتقليل الأثر البيئي لعملياتها.

تعتبر الوثيقة الحالية بمثابة ملحق لجميع طلبات الشراء وعقود الشراء التي قد تبرمها أكتد (ACTED) مع شركتكم. لذلك، فإن أي انتهاك للبيانات أدناه، و/ أو أي فشل في تعبئة البيان أدناه بشكل صحيح قد يؤدي إلى إنهاء طلب الشراء أو عقد الشراء دون تعويض.

1. من خلال التوقيع على هذا الاقرار الأخلاقي، فإننا، بصفتنا الممثل المعتمد للمورد المذكور أعلاه، نشهد بعدم وجود علاقة قانونية بين شركتنا أو مشاريعنا المشتركة أو المتعاقدين من الباطن وأي من موظفي أكتد (ACTED) أو الشركاء المنفذين. ونتيجة لذلك، نشهد بموجب هذا أنه ليس لدينا مصلحة أو صلة — أكتد (ACTED) بخلاف ما تم الكشف عنه أدناه: يرجى التصريح أدناه عما إذا كنت أنت أو الشركة أو أصحابها أو مديروها أو موظفوها أو وكلائها لديك أي مصلحة أو صلة بأي موظف أو متطوع أو وكيل في أكتد (ACTED)، أو أي من الشركاء المنفذين لـ أكتد (ACTED).

الوضع 1¹

اسم الشخص أو الجهة التي لديها اهتمام محتمل أو صلة بموظفي أكتد (ACTED) أو الشركاء المنفذين: اسم موظفي أكتد (ACTED) أو الشركاء المنفذين الذين لديهم اهتمام أو اتصال محتمل بك أو بالشركة أو أصحابها أو مديريها أو موظفيها أو وكلائها:

طبيعة المصلحة أو الصلة²:

2. نشهد بموجبه على أننا لسنا ولا أيًا من أعضاء مجلس الإدارة أو الممثلين القانونيين ولا أي عضو آخر في مشروعنا المشترك بما في ذلك المقاولون من الباطن بموجب العقد لسنا جزءا في أي من الحالات التالية:

- الإفلاس أو التصفية، أو إدارة شؤوننا من قبل أي محاكم، أو الدخول في ترتيب مع الدائنين، أو تعليق الأنشطة التجارية الخاصة بنا، أو كنا موضع دعوى قضائية تتعلق بمثل هذه الأمور، أو كنا في حالة مشابهة ناشئة عن دعوى مماثلة منصوص عليها في القانون والتشريعات الوطنية.
- مدينون بارتكاب جريمة تتعلق بسلوك الشركة المهني بموجب حكم يشكل قوة قضائية.

¹يرجى استخدام نفس النموذج للإبلاغ عن أي حالة إضافية كمرافق لهذه الوثيقة، ويكون موقعا ومختوما.
²لا يمنع وجود مصلحة أو تواصل من أن يتم فحصه كمورد لـ أكتد (ACTED)؛ فهذا يمكن أن يساعد في إدارة أي تضارب محتمل في المصالح من أجل تحقيق الإدارة السليمة لأي تعهدات تعاقدية بين شركتكم و أكتد (ACTED) في المستقبل.

- مدينون بارتكاب سوء سلوك مهني جسيم وتم اثباته بأي وسيلة ويمكن للجهة المتعاقدة المعنية تبريره.
- عدم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بدفع اشتراكات الضمان الاجتماعي أو دفع الضرائب وفقًا للأحكام القانونية للبلد الذي تم إنشاء النشاط فيه أو مع تلك الخاصة ببلد وجود أكتد (ACTED) أو تلك الخاصة بالدولة التي سيتم تنفيذ العقد فيها.
- صادر بحقنا حكم بتهمة الاحتيال أو الفساد أو التورط في منظمة إجرامية أو أي نشاط غير قانوني آخر يضر بالمصالح المالية لـ أكتد (ACTED) أو الجهات المانحة لها؛
- خاضعون حاليًا لعقوبة إدارية لارتكاب جريمة التحريف في تقديم المعلومات المطلوبة من قبل الجهة المتعاقدة، أو لعدم تقديم هذه المعلومات أو الاعلان عن انتهاك خطير لالتزاماتنا التعاقدية تجاه هذه الجهة المتعاقدة.
- تعرضنا لأية عقوبات وطنية أو إقليمية أو دولية تتعلق بالإرهاب أو غسيل الأموال.

3. ونقر بموجب ذلك بما يلي:

- لن ننتهك نحن ولا أي من أعضاء مشروعنا المشترك أو أي من مقاولينا من الباطن الحقوق الأساسية لـ أكتد (ACTED) أو المستفيدين من شركائها التنفيذيين.
- لن نشارك نحن ولا أي من أعضاء مشروعنا المشترك أو أي من مقاولينا من الباطن في تصنيع الأسلحة وبيع الأسلحة إلى الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان لمواطنيها؛ أو حيث يوجد نزاع مسلح داخلي أو توترات كبيرة؛ أو حيث قد يعرض بيع الأسلحة السلام والأمن الإقليميين للخطر.
- لن نشارك نحن ولا أي من أعضاء مشروعنا المشترك ولا أي من مقاولينا من الباطن أو ندعم أو نمول، بشكل مباشر أو غير مباشر، في عمل إرهابي أو عمل من أعمال غسيل الأموال.
- لم نشارك نحن ولا أي من أعضاء مشروعنا المشترك ولا أي من مقاولينا من الباطن أو سنشارك في أي ممارسة خاضعة للعقوبات.
- لا يجوز لنا نحن ولا أي من أعضاء مشروعنا المشترك أو أي من مقاولينا من الباطن بموجب العقد الحصول على أو توريد أي معدات أو العمل في أي قطاعات تخضع لحظر تجاري من الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي.

- التزام وضمان امتثال المقاولين من الباطن والموردين الرئيسيين لدينا للمعايير البيئية والعمالية الدولية، بما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها في الدولة والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية والمعاهدات البيئية الدولية.
- لا نشارك نحن ولا أي من أعضاء مشروعنا المشترك ولا أي من مقاولينا من الباطن بشكل مباشر أو غير مباشر، لا بشكل طوعي ولا غير طوعي، أو ننظم أو نستفيد ، بأي وسيلة كانت، من أي شكل من أشكال إساءة معاملة الأطفال أو إهمالهم.
- لا يجوز لنا نحن ولا أي من أعضاء مشروعنا المشترك أو أي من مقاولينا من الباطن المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في الاستغلال والاعتداء الجنسيين، أو الاستفادة بشكل غير مستحق من مركزنا المهني لمصلحتنا الشخصية أو للحصول على خدمة ذات طبيعة جنسية.
- ويرد أدناه ملخص لمنظمة العمل الدولية والمعايير البيئية الدولية كملحق؛ ومع ذلك، فإننا نعترف بموجب هذا أننا على دراية بمثل هذه المعايير في مجملها.
- 4. نتعهد بإبلاغ أكتد (ACTED) عن أي تغيير في الوضع فيما يتعلق بالنقاط 1 و 2 و 3 أعلاه.
- 5. نلتزم بموجبه بما يلي:
 - تقديم عروض الأسعار والعروض بأفضل قيمة عند الطلب.
 - قبول الدفع نقدًا أو بشيك أو بالتحويل المصرفي.
 - عدم تقديم أو دفع حوافز لـ أكتد (ACTED) أو شركائها المنفذين أو أي من موظفي أكتد (ACTED) أو شركائها المنفذين، سواء لتوريد السلع و/ أو المعدات و/ أو الخدمات و/ أو الأعمال، ولا كهدايا أو قروض شخصية.
 - عدم طلب خدمة أو دفع مبلغ مالي من أكتد (ACTED) أو شركائها المنفذين أو أي من موظفي أكتد (ACTED) أو من شركائها المنفذين، لتقديم عروض الأسعار أو عروض المناقصات.
 - قم بإخطار أكتد (ACTED) على الفور من خلال العنوان الإلكتروني التالي transparency@acted.org في حال كان لدينا أسباب تعتقد من خلالها حدوث الممارسات المذكورة أعلاه، أو ممارسات مشابهة لها.

وبالمثل، تلتزم أكتد (ACTED) بموجبه بما يلي:

- تلتزم بتقييم عروض الأسعار وعروض المناقصات بشكل عادل، بناءً على مبادئ عدم التمييز والمساواة في المعاملة والشفافية والسرية.
- مراعاة عدم طلب أي مبالغ أو خدمة أو هدية أو قرض أو أي نوع آخر من المكافآت لتقديم أي عرض أسعار أو عرض إلى أكتد (ACTED).

6. نقبل بموجبه وكذلك جميع أعضاء شركائنا في المشروع المشترك والمقاولين من الباطن بما يلي:

- تقديم المعلومات المتعلقة بشركتنا وشركائنا في المشروع المشترك والمقاولين من الباطن، والعروض السابقة، وأي مستندات تجارية أو إدارية أخرى ذات صلة لتقييم خبرتنا وقدرتنا، عند الطلب.
- السماح لـ أكتد (ACTED) والجهات المانحة لها أو وكيل معين من قبل أي منهما لفحص الحسابات والسجلات والمستندات المعنية، والسماح بإجراء عمليات فحص فورية ولضمان الوصول إلى المواقع والمشروع المعني.

7. في حالة الحصول على طلب شراء أو عقد شراء، فإننا نتعهد، وكذلك يتعهد جميع شركائنا في المشروع المشترك والمقاولين من الباطن بموجب العقد، بالحفاظ على السجلات والمستندات المذكورة أعلاه وفقاً للقانون المعمول به، ولكن على أي حال لمدة عشر سنوات على الأقل من تاريخ الوفاء بالعقد أو إنهائه. تخضع معاملتنا المالية وبياناتنا المالية لإجراءات تدقيق وفقاً للقانون المعمول به. وعلاوة على ذلك، نقبل أن بياناتنا (بما في ذلك البيانات الشخصية) التي تم إنشاؤها فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ عملية العطاء وتنفيذ العقد سيتم تخزينها ومعالجتها وفقاً للقانون المعمول به بواسطة أكتد (ACTED) والجهات المانحة لها.

8. في حالة منح العقد، يتفق الطرفان بموجبه على مايلي:

- الوقف الفوري للانتهاكات الجسيمة لشروط الإعلان الأخلاقي الحالي، وحيثما استمرت هذه الانتهاكات، فيتم إنهاء علاقة العمل.
- السعي للتأكد من أن جميع الموظفين على دراية بحقوقهم ومشاركتهم في القرارات التي تؤثر عليهم.
- الاعتراف بالتنظيم والتفتيش الرسميين لمعايير مكان العمل، ومصالح النقابات المهنية المشروعة والمنظمات التمثيلية الأخرى.
- طلب التحكيم في حالة المنازعات التي لم يتم حلها.



	الاسم (الممثل القانوني للشركة، أو الممثل المفوض من قبل الممثل القانوني للمورد):
	بصفته:
	مفوض حسب الأصول للتوقيع باسم وبالنيابة عن:
	التوقيع:

تُقدم النسخة العربية كمرجع فقط؛ حيث إن النسخة الإنجليزية هي النسخة القانونية المعتمدة للعقد.

الملحق - ملخص معايير العمل والبيئة

أ. ملخص لمعايير العمل (ملخص إرشادي فقط، يرجى الرجوع إلى سياسات أكتد (ACTED) ومعايير منظمة العمل الدولية)

تستند معايير العمل الواردة في هذا القانون إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

• يتم اختيار العمالة بحرية.

لا يوجد عمل قسري أو إجباري أو التشغيل القسري للسجناء. لا يُطلب من العمال إيداع "ودائع" أو مستندات هويتهم لدى صاحب العمل ولهم الحرية في ترك صاحب العمل بعد فترة إشعار معقولة.

• احترام حرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية.

يحق للعمال، دون تمييز، الانضمام إلى نقابات مهنية أو تشكيلها بإختيارهم وكذلك لهم حق المفاوضة الجماعية. يتبنى صاحب العمل موقفًا منفتحًا تجاه الأنشطة المشروعة للنقابات المهنية. لا يتم التمييز ضد ممثلي العمال ولديهم حق الدخول لأداء وظائفهم التمثيلية في مكان العمل. عندما يكون الحق في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية مقيّدًا بموجب القانون، فإن صاحب العمل يسهل ولا يعيق تطوير وسائل موازية للجمعيات المستقلة والمفاوضات.

• ظروف العمل آمنة وصحية.

يجب توفير بيئة عمل آمنة وصحية، مع الأخذ في الاعتبار المعرفة السائدة عن الصناعة وأي مخاطر محددة. يجب اتخاذ خطوات مناسبة لمنع الحوادث والإصابات الصحية الناشئة عن أو المرتبطة أو التي تحدث أثناء العمل، عن طريق تقليل أسباب المخاطر الكامنة في بيئة العمل إلى أدنى حد ممكن عمليًا. يجب أن يتلقى العمال تدريبًا منتظمًا ومسجلًا في مجال الصحة والسلامة، ويجب تكرار هذا التدريب للعمال الجدد أو المعاد تعيينهم. يجب توفير إمكانية الحصول على مرافق نظيفة ومياه صالحة للشرب، وإذا كان ذلك مناسبًا، مرافق صحية لتخزين الطعام. يجب أن يكون السكن، حيثما تم توفيره، نظيفًا وآمنًا ويلبي الاحتياجات الأساسية للعمال. يجب على الشركة التي تلتزم بالمعايير إسناد مسؤولية الصحة والسلامة إلى ممثل الإدارة العليا.

- عدم استخدام عمالة الأطفال.

لن يكون هناك استخدام جديد لعمالة الأطفال. يتعين على الشركات تطوير السياسات والبرامج أو المشاركة فيها والمساهمة فيها، والتي تنص على نقل أي طفل يتبين أنه خاضع لعمالة أطفال لتمكينه من الالتحاق في تعليم جيد حتى يتجاوز مرحلة الطفولة. لا يجوز تشغيل الأطفال والشباب الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا في الليل أو في ظروف خطيرة. يجب أن تتوافق هذه السياسات والإجراءات مع أحكام معايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

- دفع أجور المعيشة.

تفي الأجور والمزايا المدفوعة مقابل أسبوع عمل قياسي، على الأقل، بالمعايير القانونية الوطنية أو المعايير النموذجية للصناعة. وعلى أي حال، يجب أن تكون الأجور مرتفعة دائمًا بما يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية ولتوفير بعض الدخل التقديري. يجب تزويد جميع العمال بمعلومات مكتوبة ومفهومة حول ظروف عملهم فيما يتعلق بالأجور قبل دخولهم العمل، وحول تفاصيل أجورهم عن فترة الدفع ذات الصلة في كل مرة يتم دفع أجرهم فيها. لا يجوز الاقتطاع من الأجور كإجراء تأديبي ولا يجوز السماح بأي خصومات من الأجور غير المنصوص عليها في القانون الوطني دون إذن صريح ومعروف من قبل العامل المعني. كما يجب تسجيل جميع الإجراءات التأديبية.

- ساعات العمل يجب أن لا تتجاوز ساعات العمل القانونية.

تتوافق ساعات العمل مع القوانين الوطنية ومعايير الصناعة المعيارية، أيهما يوفر حماية أكبر للعامل. وفي أي حال، لا يجوز مطالبة العمال بشكل منتظم بالعمل بما يزيد عن ساعات العمل القانونية المحلية. يجب أن يكون العمل الإضافي طوعيًا، ولا يجوز أن يتجاوز الحدود القانونية المحلية، ولا يُطلب منه على أساس منتظم ويجب دائمًا تعويض العامل بتعرفة ساعة الذروة (premium rate).

- عدم التمييز.

لا يوجد تمييز في التوظيف أو الأجر أو الحصول على التدريب أو الترقية أو إنهاء الخدمة أو التقاعد على أساس العرق أو الطبقة الاجتماعية أو الأصل القومي أو الدين أو السن أو الإعاقة أو الجنس أو الحالة الاجتماعية أو التوجه الجنسي أو العضوية النقابية أو الانتماء السياسي.

• توفير العمالة المنتظمة.

يجب أن يكون العمل الذي يتم تنفيذه إلى كل حد ممكن على أساس علاقة عمل معترف بها تنشأ من خلال القوانين والممارسات الوطنية. لا يجوز تجنب الالتزامات تجاه الموظفين بموجب قوانين ولوائح العمل أو الضمان الاجتماعي الناشئة عن علاقة العمل المنتظمة من خلال التعاقد على العمل فقط، أو التعاقد من الباطن أو ترتيبات العمل من المنزل، أو من خلال خطط التلمذة الصناعية حيث لا توجد نية حقيقية لنقل المهارات أو توفير فرص عمل منتظمة، ولا يجوز تجنب أي من هذه الالتزامات من خلال الاستخدام المفرط لعقود العمل محددة المدة.

• لا يسمح بالمعاملة القاسية أو غير الإنسانية.

أ. يُحظر الاعتداء الجسدي أو التأديب أو التهديد بالاعتداء الجسدي أو التحرش الجنسي أو غيره من المضايقات والإساءة اللفظية أو غير ذلك من أشكال التخويف.

ب. ملخص المعايير البيئية (إرشادية فقط، يرجى الرجوع إلى سياسات أكتد (ACTED)، الميثاق العالمي

متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles>

وسياسات المشتريات المراعية للبيئة: https://ec.europa.eu/environment/gpp/index_en.htm

سيعمل موردو أكتد (ACTED)، وحيثما أمكن، على التقليل من منع إطلاق أي ملوث قد يتسبب في أحداث أضرار بيئية للهواء أو الماء أو الأرض أو سكانها، مع الالتزام على الأقل بجميع المتطلبات القانونية وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بالتأثيرات البيئية لأنشطتهم. تعتبر معايير الأداء التفصيلية مسألة تخص الموردين، ولكن يجب أن تتناول على الأقل ما يلي:

• الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

سيستمر موردو أكتد (ACTED) في استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وسيحافظون على الموارد غير المتجددة من خلال الاستخدام الفعال والتخطيط الدقيق.

• الحفاظ على الموارد المحدودة.

تتم مراقبة العمليات والأنشطة وتعديلها حسب الضرورة لضمان الحفاظ على الموارد المحدودة، بما في ذلك المياه والنباتات والحيوانات والأراضي المنتجة في حالات معينة.

- إدارة المخلفات.

يتم تقليل النفايات إلى الحد الأدنى، وحيثما كان ذلك ممكنًا اقتصاديًا، أن تتم إعادة استخدامها وإعادة تدويرها، واعتماد ضوابط فعالة للنفايات فيما يتعلق بتلوث الأرض والهواء والمياه. وفي حالة المواد الخطرة، يتم وضع خطط الاستجابة للطوارئ.

- استخدام الطاقة.

تستند جميع عمليات الإنتاج والتسليم، بما في ذلك استخدام التدفئة والتهوية والإضاءة وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والنقل، إلى الحاجة إلى تعظيم كفاءة استخدام الطاقة وتقليل الانبعاثات الضارة.

- التغليف والورق.

يتم تجنب الاستخدام غير الضروري وغير اللازم للمواد، ويتم استخدام المواد المعاد تدويرها كلما كان ذلك مناسبًا.